البطالة و اتجاهات النمو الاقتصادي والاستثمار العمومي وأسعار النفط –حالة الجزائر

وردة عويسي
كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير
جامعة باجي مختار – عنابة

ملخص

تعتبر البطالة ظاهرة اقتصادية حيث يتحدد مسار تطورها بعدة متغيرات اقتصادية. وجاءت هذه الدراسة للبحث عن طبيعة العلاقة السببية التي يمكن الكشف عنها من خلال تحليل واقع الارتباط للفترة 1980–2011، بين المتغير المراد تفسيره (البطالة)، والمتغيرات التفسيرية(معدل النمو الاقتصادي، الاستثمار العمومي، وأسعار النفط)، بهدف معرفة تأثر واتجاهات تطور معدلات هذه الظاهرة – البطالة – في الاقتصاد الجزائري .

الكلمات المفاتيح: البطالة، النمو الاقتصادي، الجزائر، الاستثمار العمومي، أسعار البترول، الارتباط.

Résumé

Le chômage est considéré comme étant un phénomène économique, car son évolution est déterminée par des variables économiques. L'objet de cette étude est la recherche de la relation de cause à travers une analyse entre la variable a expliqué (chômage) et les variables explicatives (taux de croissance économique, l'investissement public et les prix du pétrole), durant la période 1980 – 2011 ; dans le but de savoir les tendances dans l'évolution des taux de ce phénomène- chômage- dans l'économie algérienne.

Mots clés: Chômage, croissance économique, l'Algérie, l'investissement public, les prix du pétrole, la corrélation.

Abstract

Unemployment is an economic phenomenon, the evolution path of which is determined by various economic variables. This study aims at analyzing the nature of the causal relationship during the period 1980-2011, between the variable to be explained (unemployment) and three explanatory variables (the rate of economic growth, public investment and the price of oil) in order to grasp trends in the evolution of unemployment rates in the Algerian economy.

Keywords: Unemployment, economic growth, Algeria, public investment, oil prices, correlation.

مقدمة

تعتبر البطالة من أبرز المشكلات التي عرفتها مختلف الاقتصاديات في العالم سواء كانت متقدمة أو متخلفة بالرغم من اختلاف مضمونها في كل هذه الاقتصاديات، ولهذا دخلت هذه الظاهرة ما بعد الحرب العالمية الثانية مرحلة جديدة تختلف عن مفهومها التقليدي، فبعد أن كان ينظر إليها في البلدان المتقدمة على أنها جزء من الدورة الاقتصادية، أي تظهر مع ظهور مرحلة الركود وتختفي مع الانتعاش، إلا أنه أصبح ينظر إليها الآن على أنها مشكلة هيكلية ترتبط بعدة مؤشرات اقتصادية التي يكون من شأنها التسبب في زيادة أو انخفاض في معدلاتها .

وبما أن التحليل النظري لا يؤكد على العلاقة الجدلية التي يمكن أن تبين الارتباط بين معدلات البطالة وبعض المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية لأن العديد من الدراسات وخاصة الاقتصادية تحاول دائما فهم الظاهرة من وجهة نظر محددة دون محاولة فهم العلاقات المعقدة والسببية التي يمكن أن تؤثر فيها بشكل مباشر وغير مباشر، ولهذا فإن دراسة اتجاهات معدلات البطالة وفق بعض المتغيرات الاقتصادية جاءت نتيجة للبرامج والسياسات التي طبقت في الجزائر من أجل تسهيل خلق مناصب عمل، إلا أنها لم تعمل على تخفيض معدلاتها بالصورة التي تؤدي إلى إنعاش الاقتصاد الجزائري على المدى الطويل .

الإشكالية:

باستخدام المقاربة الاقتصادية لمحاولة فهم ظاهرة البطالة في الاقتصاد الجزائري يظهر التساؤل التالي: إلى أي مدى يمكن للاستثمار العمومي والنمو الاقتصادي وأسعار البترول أن تؤثر على معدلات البطالة في الجزائر؟

الفرضية: للإجابة على الإشكالية المطروحة جاءت الفرضية التالية:

– زيادة في الاستثمار العمومي وارتفاع في معدلات النمو الاقتصادي و تغير في أسعار النفط لهم تأثير إيجابي في خفض معدلات البطالة .

المنهجية:

تم تصميم الدراسة اعتمادا على الإجراءات والاعتبارات المنهجية التي تستند إلى معالجة المشكلة البحثية و الإجابة على التساؤل المطروح وفقا للمنهج الذي يعتمد على الرؤية الوصفية للبطالة وذلك عن طريق وصف ظاهرة البحث بغرض استيعاب الاقتراب النظري، أما دراسة الحالة فقد دعم المنهج بالدراسة القياسية ذات العلاقة بالموضوع وهذا من أجل معرفة المؤثرات لبعض المتغيرات على البطالة في الجزائر، ومن تم قسمت الدراسة إلى :

I–الاقتراب النظري للبطالة

II–واقع البطالة في الجزائر خلال فترة 1980–2011

I–الاقتراب النظري للبطالة

لتحديد الاقتراب النظري للبطالة، لابد من التطرق إلى أهم المفاهيم وأنواع البطالة ومن تم أسباب ظهورها.

1–مفهوم البطالة

إن تحديد مفهوم البطالة تحديدا شاملا ودقيقا أمر ليس سهلا، فعلى الرغم من سهولة إدراك مجتمع العاطلين عن العمل، إلا أن محاولة التحديد العلمي والعملي لهذا المفهوم تواجه صعوبات كثيرة منها أن بعض الناس الذين يسجلون عاطلين ربما يعملون في أنماط عديدة من الأنشطة، مثل الخدم والسائقين.

كما أن عددا من الناس يعملون بأجر لبعض الوقت، أو يعملون في وظائف على فترات متقطعة، والشكل البياني يوضح ثلاث مجالات يكون فيها الشخص مشتغلا أو عاطلا أو خارج قوة العمل:

الشكل -1-

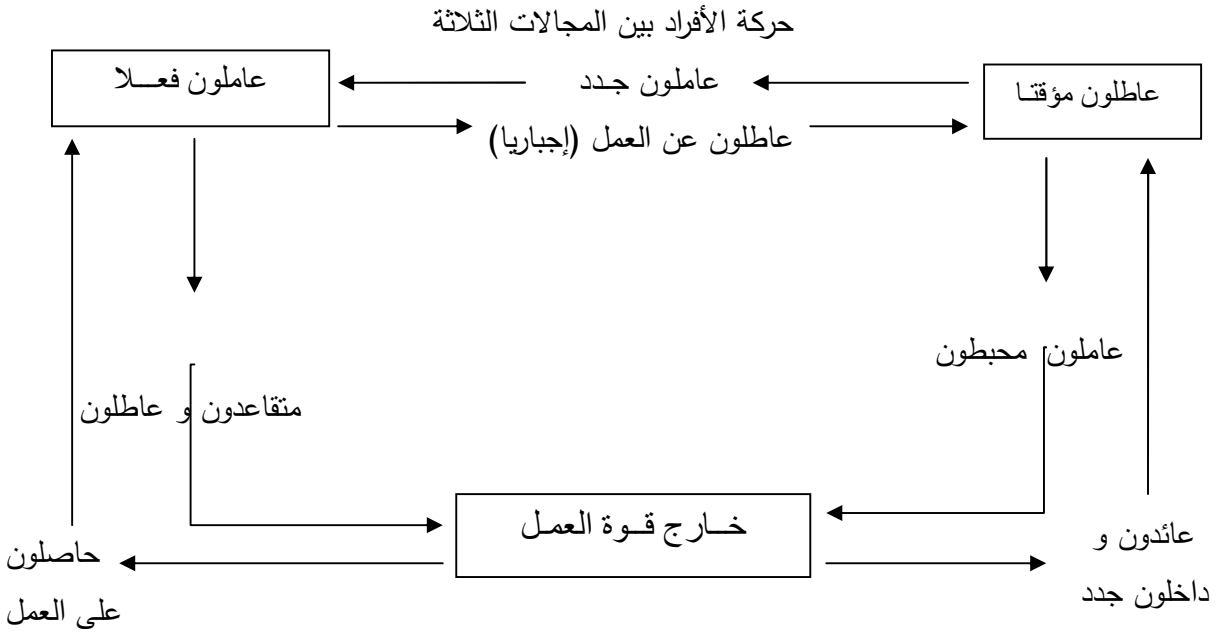

المصدر : قاسم عبد الرضا الدجيلي وعلي عبد العاطي الفرجاني: الاقتصاد الكلي، النظرية والتحليل، منشورات ELGA، مالطا، 2001 ، ص333.

كما تعرف منظمة العمل الدولية البطالة على أنها الحالة التي يكون فيها الفرد قادرا على العمل وراغبا فيه ويبحث عنه ويقبله عند مستوى الأجر السائد ولكن لا يحصل عليه[1]، إذن حسب هذا التعريف فإن الشخص يعتبر بطالا إذا توفرت فيه الشروط التالية [2]:

1- بدون عمل: أي لا يقوم بأي نشاط ولو جزئي يمكنه من الحصول على أجر أو بدون أجر خلال فترة مرجعية تقدر بأسبوع.

2- مستعد للعمل فورا: أي تستبعد كل الأفراد الذين يبحثون عن عمل لمباشرته في فترة لاحقة، أو الأفراد غير القادرين على العمل مثل المرضى، العجزة، أو الذين لديهم مسؤوليات عالية...الخ، والأسس التي تحكم مفهوم العامل المتاح تتمثل في[3] :

- الاستعداد والرغبة في العمل مع بلوغ سن العمل دون أن يكون له منصب شغل؛
- خريجي مراكز التعليم و التكوين وكذا العمال المسرحين نتيجة لتغيرات هيكلية في الاقتصاد؛
- الأفراد الذين يشغلون منصب عمل ويتطلعون إلى عمل أفضل يتناسب ومؤهلاتهم وقدراتهم وطموحاتهم، بالإضافة إلى العمال المتقاعدين الراغبين في الدخول إلى سوق العمل...الخ.

3- كل من يبحث عن عمل: أي يسعى للحصول على العمل من خلال قيامه بالإجراءات اللازمة والمحددة وفق المقاييس الدولية:

– التسجيل في مكاتب التشغيل (وكالات التشغيل) حكومية كانت أو خاصة؛
– نشر الإعلانات للبحث عن عمل؛
– طلب الحصول على موارد مادية و مالية لتمويل المشاريع الذاتية.

كما عرفت البطالة في إطار القواميس المتخصصة بشكل عام بوصفها "الحالة التي يبحث فيها الفرد بدرجة كافية عن العمل المدفوع الأجر، ولكنه لا يجده؛ لأن عدد الأفراد يفوق عدد الوظائف الشاغرة أو المعلن عنها "[4].

ويقترب من هذا التعريف، تعريف موسوعة علم الاجتماع للبطالة بأنها" حالة عدم قدرة الشخص على أن يبيع قوة عمله في سوق العمل، على الرغم من رغبته في ذلك".

أما إذا تعلق الأمر بعلماء الاقتصاد فإنهم ينظرون إلى البطالة على أنها عدم القدرة على استيعاب أو استخدام الطاقات أو الخدمات البشرية المعروضة في سوق العمل الذي يعتمد على العرض والطلب والذي يتأثر بقرارات أصحاب العمل والعمال والأنظمة التي تفرضها الدول من أجل التقييد بها، وفي سوق العمل تتلاقى هذه القرارات مع قرارات هؤلاء الذين هم في حاجة إلى خدمات الأفراد.

فالبطالة بهذا المفهوم تعني عدم استخدام القوى البشرية التي تعتمد في حياتها المعيشية اعتمادا كليا على الأجر، أي على تقييم الغير لها بالرغم من حريتها القانونية و لهذا يمكن تقسيم البطالة إلى مجموعتين [5]:

❖ بطالة ترجع إلى عدم القدرة على العمل نتيجة عجز جسماني أو عقلي أو ترجع إلى عدم الرغبة في العمل نتيجة لأسباب نفسية أو اجتماعية.

❖ بطالة بالرغم من وجود مجالات عمل: حيث ترجع إلى ضعف أو سوء تنظيم سوق العمل أو ترجع إلى عدم وجود مجالات عمل، أي عدم قدرة رجال الأعمال على إيجاد فرص للعمل وقد يكون ذلك لأسباب عديدة تتصل بأوضاع اقتصادية أو سياسية أو اجتماعية أو غيرها.

ولهذا تعتبر البطالة سمة من سمات نظام السوق ومرتبطة بهيكله ويتوقف حجمها على مدى فاعلية رجال الأعمال وسياسات الدول في القضاء على البطالة والتقليل من آثارها في الوقت المناسب[6]. وعلى العموم يمثل فقدان مناصب العمل أهم تدفق داخل البطالة، ويحدث تذبذبات في الدورة التجارية والنمو الاقتصادي، ويمكن توضيح هذه التدفقات من خلال الشكل التالي:

الشكل(2):

تدفقات داخل وخارج البطالة

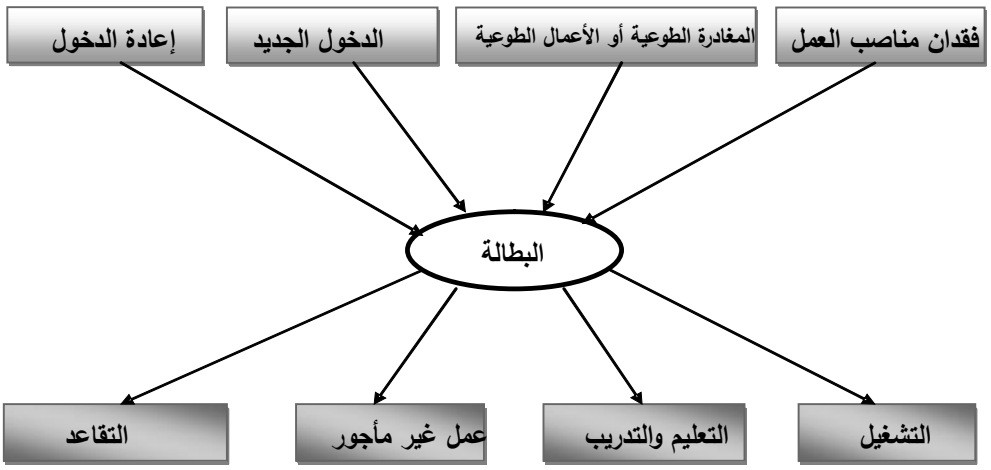

المصدر: المعهد العربي للتخطيط، (2006)، تحليل البطالة، سلسلة جسر التنمية، العدد 58، الكويت.

إن عدم ارتفاع الخروج من البطالة في بلد معين، مع ارتفاع الدخول إلى البطالة يؤدي حتما لارتفاع مستوى البطالة، وبالتالي يمكن أن يكون ارتفاع البطالة ناجما عن ارتفاع المدة أو انخفاض معدل المغادرة، أو ارتفاع معدل الدخول.

تأسيسا على ما تقدم، فإن البطالة تعني هؤلاء الذين يرغبون في العمل ولا يجدونه حاليا، وتشمل كل الأشخاص الذين تجاوزوا سنا معينة، أي تتحدد البطالة بالفرق بين حجم العمل المعروض عند مستويات الأجور السائدة و حجم العمل المستخدم عند تلك المستويات، وذلك خلال فترة زمنية محددة[7]. وللحصول على معدل البطالة يكفي استخدام المعادلة التالية:

$$\text{معدل البطالة} = 100X \frac{\text{عدد العاطلين عن العمل}}{\text{إجمالي القوى العاملة}}$$

2 - أنواع البطالة: يمكن تحديد أنواع البطالة كمايلي:

أ . البطالة الاحتكاكية

هي البطالة التي تحدث بسبب التنقلات المستمرة للعاملين بين المناطق و المهن المختلفة الناتجة عن تغيرات في الاقتصاد الوطني، وهي تحدث نتيجة لنقص المعلومات الكاملة لكل الباحثين عن فرص العمل و أصحاب الأعمال، كما تكون بحسب الوقت الذي يقضيه الباحثون عن العمل [8]. كما تفسر هذه البطالة استمرار بعض العمال في التعطل على الرغم من توفر فرص عمل تناسبهم مثل: صغار السن وخريجي المدارس والجامعات ...الخ. و يمكن تحديد الأسباب التي تؤدي إلى ظهور هذا النوع من البطالة فيما يلي:

- الافتقار إلى المهارة و الخبرة اللازمة لتأدية العمل المتاح ؛
- صعوبة التكيف الوظيفي الناشئ عن تقسيم العمل و التخصص الدقيق[9]؛

– التغير المستمر في بيئة الأعمال والمهن المختلفة، الأمر الذي يتطلب اكتساب مهارات متنوعة ومتجددة باستمرار.

ب . البطالة الهيكلية

وهي البطالة الناجمة عن تحول الاقتصاد من طبيعة إنتاجية معينة إلى أخرى، بمعنى ينشأ هذا النوع من البطالة نتيجة للتحولات الاقتصادية التي تحدث من حين لآخر في هيكل الاقتصاد كاكتشاف موارد جديدة أو وسائل إنتاج أكثر كفاءة، ظهور سلع جديدة تحل محل السلع القديمة [10] .

إن ظهور هذا النوع من البطالة يقترن بإحلال الآلة محل العنصر البشري مما يؤدي إلى الاستغناء عن عدد كبير من العمال، كما أنها تحدث بسبب وقوع تغيرات في قوة العمل كدخول المراهقين والشباب إلى سوق العمل بأعداد كبيرة.

ج– البطالة الدورية أو الموسمية[11]

ينشأ هذا النوع من البطالة عند انخفاض الطلب الكلي في بعض القطاعات الاقتصادية، أي يفسر ظهورها بعدم قدرة الطلب الكلي على استيعاب أو شراء الإنتاج المتاح مما يؤدي إلى ظهور الفجوات الانكماشية في الاقتصاد المعني بالظاهرة.

تعادل البطالة الموسمية الفرق الموجود بين العدد الفعلي للعاملين وعددهم المتوقع عند مستوى الإنتاج المتاح، وعليه فعندما تعادل البطالة الموسمية الصفر فإن ذلك يعني أن عدد الوظائف الشاغرة خلال الفترة يساوي عدد الأشخاص العاطلين عن العمل[12].

تعتبر البطالة الموسمية إجبارية على اعتبار أن العاطلين عن العمل في هذه الحالة هم على استعداد للعمل بالأجور السائدة إلا أنهم لم يجدوا عملا.

د . البطالة الاختيارية و البطالة الإجبارية

البطالة الاختيارية هي الحالة التي ينسحب فيها شخص من عمله بمحض إرادته لأسباب معينة، أما البطالة الإجبارية فهي توافق تلك الحالة التي يجبر فيها العامل على ترك عمله، أي دون إرادته مع أنه راغب وقادر على العمل عند مستوى أجر سائد، وقد تكون البطالة الإجبارية هيكلية أو احتكاكية[13].

و. البطالة المقنعة و البطالة السافرة

تنشأ البطالة المقنعة في الحالات التي يكون فيها عدد العمال المشغلين يفوق الحاجة الفعلية للعمل، مما يعني وجود عمالة فائضة لا تنتج شيئا تقريبا، حيث أنها إذا ما سحبت من أماكن عملها فإن حجم الإنتاج لن ينخفض. أما البطالة السافرة فتعني وجود عدد من الأشخاص القادرين والراغبين في العمل عند مستوى أجر معين لكن دون أن يجدوه، فهم عاطلون تماما عن العمل، قد تكون البطالة السافرة احتكاكية أو دورية [14].

م . البطالة الموسمية و بطالة الفقر

تتطلب بعض القطاعات الاقتصادية في مواسم معينة أعدادا كبيرة من العمال مثل الزراعة، السياحة، البناء وغيرها، وعند نهاية الموسم يتوقف النشاط فيها مما يستدعي إحالة العاملين بهذه القطاعات، وهو ما يطلق عليه بالبطالة الموسمية، ويشبه هذا النوع إلى حد كبير البطالة الدورية والفرق الوحيد بينهما هو أن البطالة الموسمية تكون في فترة قصيرة المدى، أما بطالة الفقر فهي تلك الناتجة بسبب خلل في التنمية، و تسود هذه البطالة خاصة في الدول المنهكة اقتصاديا[15].

هـ – البطالة الطبيعية

تشمل البطالة الطبيعية كلا من البطالة الهيكلية والبطالة الاحتكاكية، وعند مستوى العمالة الكاملة

يكون الطلب على العمل مساويا لعرضه، أي أن عدد الباحثين عن العمل يساوي عدد المهن الشاغرة أو المتوفرة، أما الذين هم في حالة بطالة هيكلية أو احتكاكية فيحتاجون لوقت حتى يتم إيجاد العمل المناسب. و عليه فإن مستوى البطالة الطبيعي يسود فقط عند التشغيل الكامل[16].

3- أسباب ظهور البطالة

إن البطالة لا تخلق من العدم فلذلك لابد من وجود أسباب لنشوء هذه الظاهرة في المجتمعات ومن أهم هذه الأسباب نذكر التالي [17]:

1. سياسة الدولة اتجاه التشغيل والتوظيف

إن انتشار البطالة يرجع إلى تتبع الدول لسياسات خاطئة في التوظيف تكون فيها الحكومات ملتزمة بسياسات التعيين والتشغيل ولكن عندما تعجز هذه الأخيرة عن إنشاء مشروعات جديدة لاستيعاب العاطلين، تلجأ في كثير من الأحيان إلى حشو بعض القطاعات الاقتصادية خاصة إذا تعلق الأمر بالقطاع الخدمات و بالعاملين التي تفوق قدرة تلك القطاعات على استيعاب هذا العدد الضخم من العمالة التي تشكل ضغطا على التكاليف وإهدارا لنفقات الأمة. نتيجة لتلك الممارسات الخاطئة، تنتشر البطالة المقنعة التي تتسم بالتوظيف والتشغيل لأعداد كبيرة من القوى العاملة التي يتم تعيينها في وظائف غير حقيقية مع تدني مستوى الإنتاجية واقترابها إلى الصفر بسبب ما تهدف إليه الدولة، وهو مجرد تقديم مداخيل ومرتبات للمواطنين وفق نظرية(ريع المواطنة) وهذا الأمر يؤدي حتما إلى تعطيل جزء هام من عناصر الإنتاج والمتمثل في عنصر العمل والإنتاج على الصعيد الاقتصادي[18].

2. سياسة التعليم والتوجيه

إن الاختلال الذي ينتج عن عدم توازن السياسة التعليمية لبلد ما مع متطلبات النمو الاقتصادي يساهم في نشوء البطالة. تعرف البلدان المتقدمة نوعا من التكامل مابين مخرجات التعليم ومتطلبات احتياجات التنمية من القوى البشرية الذي يتبع دائما سياسات تخطيط محكمة لقطاعات التعليم فيها، وعد التعليم العالي أمرا ضروريا في بناء اقتصاد المعرفة خصوصا مع ظهور العولمة حيث يعتبره المنظرون الدعامة الرئيسية للتقدم والرقي، وليست العبرة بعدد الخريجين منهم بقدر بل بنوعيتهم ومستوى كفاءتهم في الأداء مستفيدين من البرامج التعليمية المتطورة التي تم تلقيها على مقاعد الدراسة، بما يتناسب وطبيعته العمل وحاجته إلى المهارات والكفاءات اللازمة له[19].

3. أداء القطاع الخاص

يلعب القطاع الخاص دورا هاما في توفير عوامل نشوء البطالة، هذا راجع إلى الطبيعة التكوينية لذلك القطاع القائم في أساسه على تحقيق الوفورات الربحية عن طريق تقليص الإنفاق والتكاليف إلى أقصى ما يمكن ولو تأتى ذلك على حساب الأجور المدفوعة للعمالة [20]. حيث أن القطاع الخاص يعتمد في سياساته الوظيفية على اختيار الكفاءة والأقل أجرا ليدخلها ضمن قوة العمل اللازمة لتحقيق الإنتاج المنشود. و لهذا فإن النهج و التصور الذي يعتمد عليه القطاع الخاص في مختلف عملياته الإنتاجية لن يجعل القطاعات التابعة له مؤهلة للاستثمار في الجوانب التي يضعف فيها الأداء الربحي للشركات الإنتاجية، وهو الأمر الذي يقلص من مساهمة هذا القطاع في سياسة التوظيف وبالتالي انتشار البطالة خاصة بين العمالة المؤهلة .

II- واقع البطالة في الجزائر وفق بعض المؤشرات الاقتصادية خلال فترة 1980 - 2011:

لتحليل واقع البطالة في الجزائر لا بد من تحديد خصائصها، أولا : وضعيتها خلال الفترات الثلاثة الأساسية - ثمانينات وتسعينات القرن الماضي وبداية الألفية الثالثة - لأن كل فترة شهدت تغيرات في الإستراتيجية وهو ما فرضته التغيرات الدولية، وثانيا : معرفة تأثير كل من النمو الاقتصادي، الاستثمار العمومي وأسعار البترول عليها - البطالة- .

أ- خصائص البطالة في الجزائر :

تتميز البطالة في الجزائر بعدة خصائص يمكن ذكر أهمها :

- تمس البطالة بصفة أساسية فئة الشباب حيث أن ثلاث بطالين من بين أربعة تقل أعمارهم عن 30 سنة كما أن ثلثي البطالين هم طالبوا عمل لأول مرة في سنة 2009 [21].

- انتشار البطالة المقنعة في الجزائر و تعبر عن الحالة التي يتعطل فيها جزء من القوى العاملة نتيجة وجودها في أعمال أو وظائف يتقاضون عنها أجورا لكن إسهامهم في إنتاجية العمل تكاد تكون معدومة، وتعرف أغلبية المؤسسات العمومية هذه البطالة حيث لا تشغل إلا حوالي 50-55% من الطاقات الإنتاجية النظرية، وهو ما أدى إلى زيادة في التكاليف الثابتة للمؤسسات وتكاليف المنتجات وأسعارها ومن ثمة عدم قدرة هذه المؤسسات على المنافسة في السوق المحلية أو الإقليمية أو الدولية[22].

- إن أغلب السياسات التي تهدف إلى معالجة مشكلة البطالة يمكن وصفها بأنها سياسات ذات طابع اجتماعي أكثر منها ذات طابع اقتصادي، فهي تهدف إلى تشغيل العاطلين عن العمل بطريقة لا يكون مصدرها هيكل الاقتصاد ولكن من خلال إثقال ميزانية الدولة بمصاريف يمكن وصفها بإعانات للبطالين أكثر منها أجور .

- بالنسبة للسلطات فإن كل عارض عمل هو من يتقدم إلى مكتب العمل ليعرض خدماته و هذا خطأ، حيث يتم بعد ذلك حساب معدلات البطالة انطلاقا من هذه المعلومات سواء إذا لبي هذا العرض أم لا، وهنا تبرز إشكالية أخرى وهي وجود مناصب عمل مؤقتة يتم اعتمادها على أساس أنها تلبية نهائية - مناصب شغل دائمة- .

- الأجهزة العمومية في الجزائر و المكلفة بتسجيل عارضي العمل غير قادرة على تقدير البطال بمفهوم المكتب الدولي للعمل، وخاصة فيما يتعلق بالشرط المتعلق بالفعلية والجدية عن العمل عند كل شخص يريد الحصول على التعويضات التي تقدمها الدولة للبطالين الجدد أو المسرحين من العمل، قد يستفيد من التعويض أشخاص هم في الأصل من الشريحة غير الناشطة أو من يعمل في السوق الموازي مما يجعل عدد البطالين يزيد عن معدله الفعلي.

- سوق العمل في الجزائر يعتبر غير مرن نسبيا مما يؤدي إلى تفضيل الأشخاص أو العمال الموجودين في أماكن عملهم عوضا عن تحفيز دخول عمال جدد .

- عدم التوازن بين الطلب و العرض لليد العاملة المؤهلة و هذا راجع من جهة إلى أن السياسات الاقتصادية التي تعمل السلطات على تطبيقها لم تساهم في خلق عمل مؤهل، ومن جهة أخرى توجه معظم الطلبة الجزائريين إلى فروع العلوم الإنسانية والقانونية والتعليم.

- تميل سياسة التشغيل في الجزائر إلى الصيغة التعاقدية مما يعني انخفاض مناصب العمل الدائمة، كما أن تباطؤ نمو المشاريع الاقتصادية ضاعف من تكاليف إنجازها مما أدى إلى إفلاس المؤسسات الاقتصادية القائمة بها وبالتالي تسريحها للعمال بشكل جزئي أو كلي .

ب- تشخيص وضعية البطالة خلال الفترات الأساسية 1980-1989، 1990-1999، 2000-2011

لتوضيح وتشخيص اتجاهات تطور معدلات البطالة وفق تطور كل من الاستثمار العمومي وأسعار البترول ومعدل النمو الاقتصادي في الجزائر، تم الاعتماد على المنحنيات الثلاثة الموضحة أدناه:

الشكل البياني -3-

البطالة و الاستثمار العمومي في الجزائر

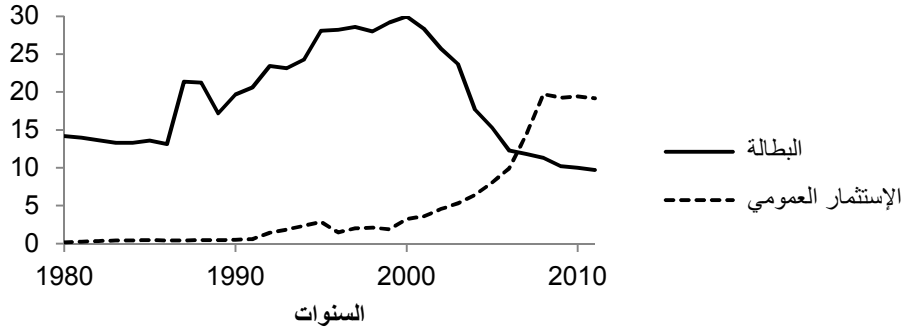

المصدر : مستنتج من الملحق -1أ-

البطالة و أسعار البترول في الجزائر

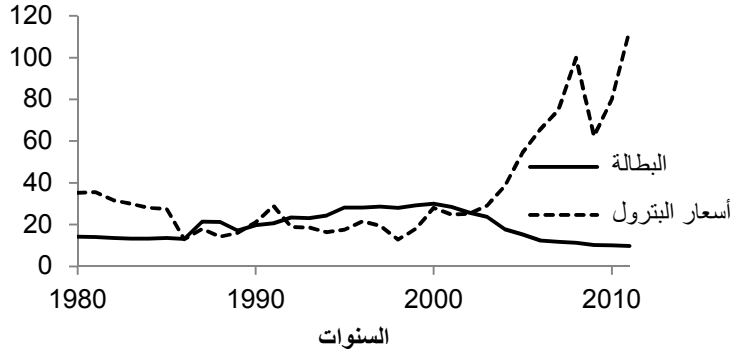

المصدر : مستنتج من الملحق -1ب-

البطالة و معدل النمو الاقتصادي في الجزائر

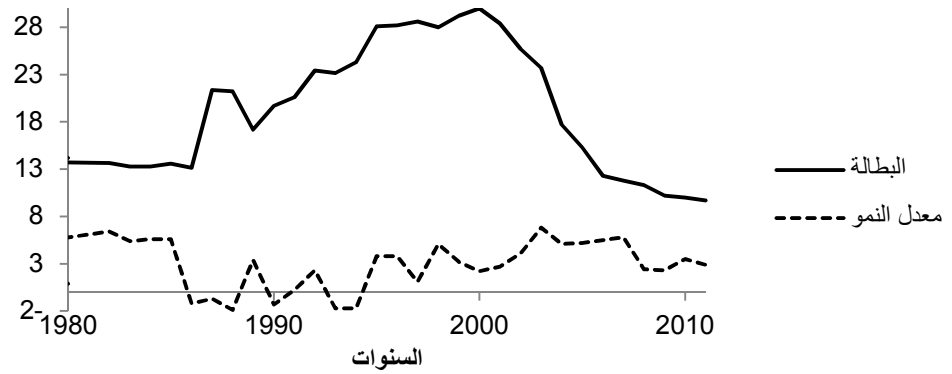

المصدر : مستنتج من الملحق –1ج –

يتضح من الشكل البياني الموضح أعلاه ما يلي :

1-فترة الثمانينات 1980- 1989

خلال هذه الفترة تم إتباع سياسة اللامركزية للهيئات المكلفة بالإنجاز لتسهيل عملية مراقبة المشاريع وتفادي التأخر في إنجازها، بهدف خلق التكامل الاقتصادي والتحكم في اتخاذ القرارات وقيادة الاستثمارا، وفي بداية هذه الفترة عرفت أسعار البترول ارتفاعا حيث انتقلت من 17.25 دولار للبرميل سنة 1979 إلى 35.50 دولار للبرميل سنة 1981، هذا ساهم من جهة في رفع حجم الاستثمارات خلال المخطط الخماسي الأول (1980-1984) حوالي 156.86 مليار دينار ومن جهة أخرى خلق ما يعادل 140 ألف منصب شغل سنويا[23] .

أما خلال 1985-1989 جسد المخطط الخماسي الثاني الذي كان تكملة للمخطط الخماسي الأول وتميزت هذه المرحلة بحدوث الأزمة النفطية لسنة 1986 حيث انخفضت أسعار البترول إلى 12.97 دولار للبرميل بعدما كان سعر البرميل 27.52 سنة 1985، وقد كان لهذا الانخفاض أثر سلبي على إيرادات الدولة من المحروقات، حيث شهدت الإيرادات من الجباية البترولية انخفاضا من 46787 دج سنة 1985 إلى 21439 دج سنة 1986[24]، وعلى ميزان المدفوعات الخارجية الذي تضاعف عجزه عن تغطية المستحقات للخارج من الواردات وخدمات الدين .

في ظل هذه الظروف فإن معدل نمو حجم الاستثمارات العمومية تراجع عن معدل نموها في المخطط الخماسي الأول والذي قارب 16.50% سنويا، هذه الوضعية انعكست بصفة سلبية على التشغيل حيث أدت إلى انخفاض كبير في مستواه وصل إلى نصف عدد مناصب الشغل التي تم خلقها خلال المخطط الخماسي الأول، حيث تم خلق ما يعادل 75 ألف منصب شغل سنويا خلال المخطط الخماسي الثاني، بمتوسط معدل نمو سنوي للتشغيل يعادل 1.9%، مقارنة بفترة المخطط الخماسي الأول 4.2%[25]، ومن ثمة انتقل متوسط معدل البطالة من 13.68% في المخطط الخماسي الأول إلى 17.89% وهو متوسط معدل البطالة خلال المخطط الخماسي الثاني. كما عرفت السنوات الأخيرة لهذه الفترة انتقالا من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق و هذا من خلال تطبيق أصحاب القرار لإصلاحات اقتصادية كانت تهدف إلى إعادة

الهيكلة للمؤسسات العمومية، إلا أنها لم تصل إلى النتائج الإيجابية بل على العكس زادت من حدة الأزمة التي عرفتها الجزائر آنذاك.

2-فترة التسعينات : 1990- 1999

تم الشروع خلال هذه الفترة في تطبيق جملة من الإصلاحات بهدف تخفيض عجز الميزانية والتحكم أكثر في السياسة المالية من خلال تقليص حجم الإنفاق الحكومي، الشيء الذي أدى إلى تحقيق فائض في الميزانية بـ36.8 مليار دج سنة 1991، لتعود حالة العجز للميزانية في 1992 و 1993 بـ108.267 و 162.678 مليار دج على التوالي[26]، بسبب تراجع أسعار البترول خلال الفترة 1991-1993، من 28.85 دولار للبرميل إلى 18.60 دولار للبرميل، أما معدلات البطالة فارتفعت إلى 23.15% سنة 1993.

وكان من نتائج تطبيق الإصلاحات المدعومة من طرف المؤسسات الدولية أن عاد التوازن للميزانية سنتي 1996 و 1997، أما حجم الاستثمارات العمومية فعرف زيادة باستثناء سنة 1996 حيث تم 147.01 مليار دج **(جملة غير مفهومة)**، أي بانخفاض يقارب 40% مقارنة بسنة 1995.

خلال هذه الفترة التي عرفت عدة تطبيقات لشروط صندوق النقد الدولي وكانت من بينها تجسيد قانون الخوصصة 1995 في العديد من المؤسسات، ساهم هذا الأخير في تسريح العديد من العمال في سبيل إعادة بناء القطاع العمومي الاقتصادي بين 1997 و 1998، وهو ما أدى إلى تسجيل معدلات البطالة أرقاما قياسية مستقرة عند حدود 28% على الرغم من الإجراءات التي اتخذتها الدولة في سبيل استرجاع الاستقرار الأمني.

3-بداية الألفية الثالثة 2000-2011

انطلاقا من سنة 1999 استعادت الدولة دورها الاقتصادي والذي تجلى في تسارع معدلات نمو الإنفاق الاستثماري مقارنة بالإنفاق الجاري. وبحلول سنة 2000 تأكد الاتجاه الجيد لسوق النفط العالمي مما حفز الدولة على صياغة برامج استثمارية طويلة المدى، تمثلت في برامج الإنعاش الاقتصادي ودعم النمو الاقتصاديين خلال الفترة 2001-2014.

خلال سنة 2003 تأكد تحسن التشغيل وما تركه من نتائج على تراجع البطالة، حيث ارتبط عدد مناصب الشغل المنشأة في هذه السنة أساسا بالنفقات العامة لا سيما برنامج الإنعاش الاقتصادي والمخطط الوطني لتطوير الفلاحة وأجهزة تشغيل الشباب، فتم إنشاء حوالي 800.000 منصب شغل[27]، وبلغ عدد المناصب التي تم إنشاؤها في إطار السياسات العمومية خلال سنة 2004 حوالي 547930 منصب شغل توزعت كالآتي: أجهزة التشغيل 348676 منصب، مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي 98700 منصب والبرنامج الوطني للتنمية الريفية و الفلاحية 90554 منصب[28].

في سنة 2005 تم بعث برنامج دعم النمو الاقتصادي للفترة 2005-2009 ويتضمن محورين، الأول يقوم على بعث برنامج استثماري قدره 55 مليار دولار، لتدعيم البنية التحتية وتنشيط القطاعات الاقتصادية، أما الثاني فيقوم على التحكم في الإنفاق الجاري بالحفاظ على استقرار كتلة الأجور وتحسين إدارة الدين العام . كما تم خلال هذا البرنامج بعث عديد المشاريع مع شركاء أجانب، منها الطريق السيار شرق غرب على مسافة 1200 كم، انجاز مليون وحدة سكنية، والشيء الملاحظ أنه خلال هذا البرنامج عرف حجم الاستثمار العمومي معدلات

نمو جد مرتفعة، بلغت في متوسطها حوالي 23 % سنويا، وهو ما أدى إلى توفير عدد معتبر من مناصب الشغل، وذلك ما يفسر الاتجاه التنازلي لمعدلات البطالة، والتي بلغت في المتوسط 12.06%.

وأخيرا ما يمكن قوله في ما يخص تطبيق برامج دعم النمو خلال الفترة من 2001-2010 هو ارتفاع النفقات العمومية من 1519 مليار دج خلال سنة 2001 إلى 5860 مليار دج في سنة 2010، أي بنسبة 285 %، ، حيث انخفضت من 28.40% إلى 10%[29].

جـ - اتجاهات البطالة وفق بعض المتغيرات الاقتصادية

من المتعارف عليه في علم الاقتصاد أن الظواهر لا تتطور بصفة عفوية، بل هناك مسببات تؤدي إلى التغير عبر مراحل و أوضاع معينة و لدراسة هذه الظواهر لابد من توفر أربعة شروط رئيسية وهي [30]:

*أن تكون بين الظاهرتين المدروستين علاقة جدلية واضحة ؛

*أن تكون أحداهما نتيجة الأخرى ؛

*أن تكون الظاهرتان قابلتان للقياس؛

*أن تكون كل القياسات المتحصل عليها متقابلة في الزمان أو المكان أو كلاهما .

و وفق الحالة محل الدراسة فإن هذه الشروط متوفرة تماما في الظاهرتين المدروستين، حيث أن العلاقة بين البطالة ومعدلات النمو والبطالة والاستثمار العمومي والبطالة وأسعار النفط علاقة وطيدة، بالإضافة إلى هذا، تم التركيز على الجانب المتعلق بالاقتصاد الكلي انطلاقا من أن دراسة ظاهرة البطالة أخذت جانبين مهمين، الأول يتعلق بالجانب التنظيمي لسوق العمل والثاني يتعلق بالاقتصاد الكلي، مع الأخذ بعين الاعتبار لخصوصيات الاقتصاد الجزائري و المتعلقة أساسا باقتصاد يعتمد كليا على مدا خيل البترول .

أ-بناء نموذج :

في المرحلة الأولى يتم وصف المعطيات التي تدخل في بناء النماذج، و من تم تحديد الشكل العام الذي يأخذه النموذج الخطي البسيط

- وصف المعطيات :

-**الإحصائيات** :هي معطيات سنوية خاصة ببعض متغيرات الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1980-2011 و المتحصل عليها من موقع الديوان الوطني للإحصائيات على شبكة الإنترنت بالإضافة إلى إحصائيات بنك الجزائر وإحصائيات سنوية للأوبيك.Opec، وقد تم الاعتماد على هذه المصادر لأنها توفر المعطيات اللازمة والخاصة بكافة متغيرات الدراسة و التي غطت الفترة محل الدراسة .

-**السلاسل** : سعر البترول PP معبر عنه بالدولار للبرميل، الاستثمار العمومي IP معبر عنه بالعملة الوطنية أما البطالة Tcho والنمو الاقتصادي taux pib معبر عنهما بالنسب -معدلات-

كما استعمل في التحليل الانحدار شكل المعادلة الخطية البسيطة و ذلك بافتراض وجود علاقة خطية بين المتغير Tcho و المتغيرات محل الدراسة.

ولتحديد المتغيرات المفسرة لمعدل البطالة يكفي أن نعتمد على النظرية الاقتصادية من خلال دراسة إشارة المعلمات المقدرة ومدى تطابقها مع الواقع والنظرية الإحصائية باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية لتقدير المعلمات ومختلف الاختبارات الإحصائية -اختبار ستودانت student واختبار معامل التحديد و اختبار فيشر Fisher -

ب- **نموذج الانحدار الخطي البسيط :**

عند استخدام لبرنامج Minitab و إحصائيات الجداول الموجودة في الملاحق – 1أ ،1 ب ،1جـ – تم تحديد العلاقة بين البطالة كمتغير يراد تفسيره والمتغيرات التفسيرية كما يلي:

- **معدلات البطالة و الاستثمار العمومي :**

لقد بينت أبحاث التجريبية كثيرة أثر الإنفاق الحكومي على التشغيل والبطالة، حيث أثبتت دراسة ***D. A. Aschauer*** سنة 1989 أن مرونة الإنتاج لرأس المال العام في الولايات المتحدة تساوي 0.39، وان انخفاض الإنتاجية في الو.م.أ خلال سنوات السبعينات من القرن الماضي مرده انخفاض حجم الاستثمار العام و لهذا يفترض وجود علاقة عكسية بين معدلات البطالة والاستثمار العمومي) أنظر الملحق –2–) و هذا ما توضحه المعادلة التالية :

$$Tcho = 2 \qquad IP \ldots\ldots \quad \text{....1 ما تو 1,7 – 0.00523 ة التالية}$$

تشير المعادلة إلى وجود علاقة عكسية بين الاستثمار العمومي والبطالة وهذا ما يتوافق مع النظرية الاقتصادية، أما في ما يخص درجة الارتباط فإن معامل التحديد $^2 = 25,0\%$ وهو منخفض نسبيا . و عند اختبار للمعنوية $H_0: B_2 = 0$ ضد $H_1: B_2 \neq 0$ واستخدامنا الإحصائية ستودانت student لاحظنا أن t إحصائية الاختبار لمعامل الاستثمار العمومي في معادلة الانحدار –1– هي $t_c = -3,16 < t =$ $-2,042$ و وفق هذا الاختبار فإن المعنوية مقبولة إحصائيا وهذا من خلال إحصائية student والتي هي أقل من القيمة الجدولية .

أما في ما يخص إحصائية فيشر فقد لاحظنا أن $F_C = 10,01 > F_{1\ 30}^{005} = 4,17$ ووفق هذه الإحصائية يتضح أن الاستثمار العمومي في الجزائر يتميز نوعا ما بقدرة على إعطاء تفسير للتغيرات الحاصلة في معدلات البطالة في الجزائر .

- **معدل البطالة و أسعار البترول :**

نظرا للدور الكبير الذي تلعبه أسعار البترول في تحديد حجم الإيرادات العامة للدولة، فإننا ندرجه كمتغير مفسر لمعدل البطالة، لأن خصوصية الاقتصاد الجزائري تبين أنه كلما كانت أسعار البترول مرتفعة كلما زادت إيرادات الميزانية وبالتالي تحفيز الدولة على القيام بالاستثمارات العمومية (الدور الكبير الذي لعبته الطفرة البترولية منذ سنة 2000 في صياغة وبعث برنامجي الإنعاش ودعم النمو الاقتصاديين) ومنه فإننا نفترض وجود علاقة خطية بين البطالة وأسعار البترول (أنظر الملحق 2) وتم الحصول على:

$$Tcho = 25 \qquad PP \ldots\ldots\ldots \quad \text{2 نمي : أسعار (أنظر ,4 – 0,173}$$

تبين العلاقة –2– وجود علاقة عكسية بين أسعار النفط ومعدلات البطالة، باعتبار أن كل تحسن في الأسعار يعني زيادة في العوائد والإيرادات والتي يمكن من خلالها تنفيذ الخطط التنموية المعتمدة بدورها على تشجيع الاستثمار ومن ثم تقليص البطالة .

كما يشير معامل التحديد $R^2 = 43,5\%$ إلى أن التغير الذي يطرأ على معدلات البطالة يمكن تفسيره من خلال تغيرات أسعار النفط .أما عند اختبار معنوية للمعلمة $H_0: B_2 = 0$ ضد $H_1: B_2 \neq 0$ وجدنا أن $t_c = -4,81 < t =$ $-2,042$ وهذا يدل على أن المعنوية مقبولة

إحصائيا من خلال إحصائية student. أما إحصائية فيشر قد أعطت النتيجة التالية :

$F_C = 23{,}13 > F_{1\ 30}^{005} = 4{,}17$ حيث تؤكد على أن المتغير التفسيري والمتمثل في أسعار النفط له قدرة على إعطاء تفسير لتغير في معدلات البطالة في الجزائر .

- **معدلات البطالة و النمو الاقتصادي**

هناك علاقة تجريبية بين معدل البطالة ومعدل النمو الاقتصادي، وهي ما تعرف بقانون أوكن، وتنص هذه العلاقة إلى أن معدل البطالة يتأثر عكسيا مع معدل النمو الاقتصادي، وعليه فإننا نفترض وجود هده العلاقة العكسية (أنظر الملحق 2) حيث توضحه العلاقة التالية :

وجود هذه العلاقة العكسية
ح توضحه العلاقة :

$$Tcho = 20{,}7 - 0{,}520\ taux\,pib \ldots\ldots\ldots 3$$

لتحديد ما مدى الترابط الفعلي بين نسبة النمو الاقتصادي ونسبة البطالة فإن المعادلة –3– تشير إلى وجود علاقة عكسية بينهما و هذا يتوافق مع العلاقة التجريبية و التي سبق ذكرها، إلا أن معامل التحديد $R^2 = 4{,}0\%$ يشير على أن القدرة التفسيرية لمعدل النمو فيما يخص معدل البطالة محدودة جدا وهذا لا يؤكد على وجود علاقة قوية بين النمو و البطالة، ولعل السبب الرئيس يرجع إلى هيكلة الاقتصاد الجزائري الذي يعتمد بشكل كبير على النمو المحقق من قطاع المحروقات حيث لا يساهم هذا الأخير بشكل مباشر في خلق مناصب عمل .

وتؤكد إحصائية student و فق النتيجة المتحصل عليها $t_c = -1{,}12 > t = -2{,}042$ على أن معلمة معدل النمو غير معنوية، بالإضافة إلى أن اختبار فيشر : $F_C = 1{,}25 < F_{1\ 30}^{005} = 4{,}17$ يبين عدم قدرة المتغير التفسيري والمتمثل في معدل النمو على إعطاء تفسير لتغير الحاصل في معدلات البطالة في الجزائر.

الاستنتاجات:

1– وجود علاقة غير معنوية بين تغيرات معدل البطالة ومعدل النمو، وأن الانخفاض النسبي في معدلات البطالة في الجزائر المتحصل عليه يرجع إلى وجود بطالة مقنعة، كما أن معدل النمو مرتبط بشكل مباشر بارتفاع نصيب قطاع المحروقات في هيكله، وهذا راجع إلى تميز السياسات الاقتصادية في الجزائر بعدم تنويع هيكل مواردها خارج قطاع المحروقات التي تساهم في خلق قاعدة إنتاجية متوازية بين جميع القطاعات، ومن تم تعمل على إحداث التراكم الرأس مالي و خلق مناصب عمل.

2– ارتفاع معدلات البطالة خلال فترة الثمانينات والتسعينات من القرن الماضي من 15.30 % إلى 28 %، بسبب تراجع أسعار النفط في الثمانينات وتأزم الوضع الأمني و الاقتصادي خلال التسعينات من القرن الماضي أنعكس بشكل مباشر على انخفاض مستويات التشغيل. أما مع بداية الألفية الثالثة ومع تحسن أسعار النفط وبروز الصين كزبون مهم في السوق النفطية أدى إلى ارتفاع معدلات النمو، مما أدى إلى انخفاض مستوى البطالة حيث وصلت سنة 2000 إلى 30.00 % وأدنى مستوى 10 % عام 2010، هذا يدل على وجود حتمية الارتباط بين البطالة وما تعرفه أسعار النفط من تغيرات .

3– النمو الاقتصادي المحقق في الجزائر في الفترة من2000–2007، هو بفعل سياسات دعم النمو وارتفاع أسعار النفط وبالتالي فإن زيادة الإنفاق ليس

من شأنها أن تؤدي إلى خلق مناصب عمل بشكل كبير. ولهذا فإن الاعتقاد السائد بتلقائية انخفاض نسبة البطالة بفعل النمو المحقق هو أمر غير مثبت في الاقتصاد الجزائري، ولهذا يفترض الفصل بين سياسات دعم النمو وسياسات تخفيض نسب البطالة لأن السياسة الأولى تعتمد على الإنفاق الحكومي والذي يعرقل في مرحلة معينة زيادة معدلات الاستثمار في الاقتصاد الوطني، بينما يفترض من السياسات تشجيع الاستثمار الخالق لمناصب العمل للقضاء على البطالة.

الخاتمـة:

تأسيسا على ما تقدم فإن التأثير السلبي للنمو الاقتصادي والاستثمار العمومي على خلق مناصب العمل وتخفيض من معدلات البطالة في الجزائر هو ناتج من جهة عن ضعف الأداء الاقتصادي في الجزائر لاعتماده على عائدات المحروقات، ومن جهة ثانية فإن السياسات المطبقة هي عشوائية والتي تظهر في حجم التناقضات والمفارقات الموجودة بين النظام الاقتصادي المتبع والأهداف المسطرة والأساليب الاقتصادية المستخدمة، كإشكالية الأشخاص العاملين وغير المصرح بهم وهو ما من شأنه تضليل النتائج وبالتالي تضليل التحليلات والتدابير التي ستأخذ على إثرها، وعليه فإن القياس في هذا الشأن يبقى موضوعيا.

الهوامش:

1-ياسر محمد جاد الله محمود : العولمة و الفقر في مصر ، ملتقى دولي حول : قضايا العولمة و تأثيرها على الدول النامية، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي و الإحصاء و التشريع ، القاهرة 2006 ، ص 7 .

2-Dictionnaire d'économie et science sociale C.D Echau de maison 5 iéme édition mais 2002 .

3- كمال بوصافي : حدود البطالة الظرفية و البطالة البنيوية في الجزائر خلال المرحلة الانتقالية ، أطروحة دكتوراه دولة، جامعة الجزائر 2006 ص 105.

4- المعهد العربي للتخطيط، "تحليل البطالة"، سلسلة جسر التنمية، العدد 58، الكويت، السنة 2006.

5-زنيني فريدة –شيشة نوال : الآثار الاقتصادية للبطالة : ملتقى دولي حول إستراتجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة يومي 15/16/نوفمبر 2011 ، جامعة مسيلة.

6 –البكر محمد عبد الله : أثر البطالة قي البناء الاجتماعي ، دراسة تحليلية للبطالة و أثارها في المملكة العربية السعودية، مجلة المال و الإحصاء 12-10-2007 .

7-ميزس لودفينغ فون ، السياسة الاقتصادية ، ترجمة حازم نسيبة ، الأهلية للنشر و التوزيع بالتعاون مع مصباح الحرية معهد كيتو الطبعة الأولى 2007.

8-علي غربي : عولمة الفقر ، يوم دراسي حول التحديات المعاصرة ، جامعة منتوري قسنطينة 2002، ص 65 .

9-المصدر نفسه.

10-C Gonalez-Demichel , L.Ménard , E.Nauze-Fichet : une modélisation du lien entre croissance et emploi , note conjocture INSEE, France 2000 p 41 .

11-يقصد بالبطلة الدورية أنه يزيد التوظيف خلال فترة التوسع و ينخفض خلال فترة الكساد .

12- بشير الدباغ أسامة و عبد الجبار الجرمود، مقدمة في الاقتصاد الكلي، دار المريخ للنشر و التوزيع، الأردن الطبعة الأولى 2003 ص 380. على موقع المعرفة*بطالة* /www.marefa.org/index.php.

13- رمزي زكي، الاقتصاد السياسي للبطالة "تحليل لأخطر مشكلات الرأسمالية المعاصرة"،الكويت،عالم المعرفة، 1998،ص30 .

14- بشير الدباغ أسامة، مرجع سابق ، ص 380 . على موقع المعرفة : www.marefa.org/index.php/بطالة

15 – مفاهيم عن البطالة على موقع المعرفة : *بطالة* www.marefa.org/index.php/

16-نفس الموقع .

17 – د حريري بوشعور –فلاق صليحة : مسببات ظهور البطالة و آثارها الاقتصادية : ملتقى دولي حول إستراتجية الحكومة في القضاء على البطالة و تحقيق التنمية المستدامة يومي 15/16/نوفمبر 2011 ، جامعة مسيلة .

18- موسى عبد الله : البطالة بين أرقام العولمة و الحل الشامل ، مجلة النباء العدد 86 السنة الخامسة.

19- صيان سالم محمد : البطالة بين السعوديون و تحديات المستقبل ، جريدة الوطن السعودية 2007/09/08.

20-المطوع خليل أحمد : المشروعات الصغيرة و المتوسطة في دول مجلس التعاون الخليجي ، مؤتمر منتدى الدوحة السادس للديمقراطية و التنمية و التجارة ، المنعقد في الدوحة من 11–2006/04/13 الدوحة –قطر .

21-18 Emploi et chômage au 4 ieme trimestre 2009 ; site www.ons.dz

22– الأخضر عزي ، فعالية سياسة التشغيل من خلال الصندوق الوطني للتأمين على البطالة (إشارة إلى البطالة اليائسة)، مجلة علوم إنسانية، العدد 26، 2006، على الموقع : http://www.4shared.com/document/Kt88v4a9/faaliat_siassat_eachrhile.html

23- CNES, Evaluation des dispositifs d'emploi , Avril 2002 ,P40.

24- وزارة المالية خمسون سنة من الإنجاز، ص 82 على موقع الوزارة :www.mf.gov.dz

25- CNES,op.cit,P40.

26- إحصائيات المركز الوطني للإعلام والإحصائيات.

27- المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي, الظرف الاقتصادي والاجتماعي، السداسي الثاني، 2003,الدورة العامة العادية الرابعة والعشرون, 2003,ص133.

28- المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي, الظرف الاقتصادي والاجتماعي، السداسي الأول، 2004,الدورة العامة العادية الخامسة والعشرون, 2004,ص116.

29- بودلال علي، تثمين الدور المتنامي لخدمات الاستثمار وأثره على التشغيل والنمو في الجزائر خلال فترة (2001–2011)، دراسة قياسية تقييميه، ملتقى دولي حول تقييم أثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001–2014 يومي 12/11 مارس 2013، ص.ص 12–17.

30- لمزيد من التفاصيل أنظر :

Bendib Rachid / Econométrie , Théorie et Applications , OPU, 2001

–د.عبد القادر محمد عبد القادر عطية : الحديث في الاقتصاد القياسي بين النظرية و التطبيق، دار الجامعية، الاسكندارية 2005.

–جلاطو جيلالي ، الاحصاء التطبيقي ، دار الخلدونية ، الجزائر 2007.

الملحق1أ-

تطور معدل البطالة و الاستثمار العمومي من1980 إلى 2011 -

السنوات	1980	1981	1982	1983	1984	1985	1986	1987	1988	1989	1990
معدل البطالة(%)	14.19	13.99	13.64	13.29	13.29	13.59	16.14	21.35	21.22	17.18	19.66
الاستثمار ع بالمليار ج	17.22	23.45	34.44	40.43	41.32	45.18	40.66	40.21	43.50	44.3	47.70
السنوات	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001
معدل البطالة(%)	20.59	23.42	23.15	24.30	28.10	28.20	28.60	28.00	29.20	30.00	28.40
الاستثمار ع بالمليار ج	58.30	144	185.21	235.92	285.92	147.01	201.64	211.88	186.98	321.92	357.39
السنوات	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	
معدل البطالة(%)	25.70	23.70	17.70	15.30	12.30	11.80	11.30	10.20	10.00	9.7	
الاستثمار ع بالمليار ج	452.93	532.58	639.05	806.84	992.28	1442*	1973*	1926*	1943*	-	

المصدر : www.ons.dz
www.statistiques-mondiales.com/algerie

بنك الجزائر ، النشرة الإحصائية الثلاثية ، رقم 05 ديسمبر 2008 ص 27 ، رقم 17 مارس 2012 .

الملحق 1ب

تطور معدل البطالة و أسعار البترول من1980 إلى 2011

السنوات	1980	1981	1982	1983	1984	1985	1986	1987	1988	1989	1990
معدل البطالة(%)	14.19	13.99	13.64	13.29	13.29	13.59	16.14	21.35	21.22	17.18	19.66
أسعار البترول – دولار	35.21	35.50	31.71	30.05	28.06	27.52	12.97	17.83	14.24	16.10	21.15
السنوات	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001
معدل البطالة(%)	20.59	23.42	23.15	24.30	28.10	28.20	28.60	28.00	29.20	30.00	28.40
أسعار البترول- دولار	28.85	18.80	18.60	16.31	17.60	21.60	19.49	12.85	18.03	28.00	24.80
السنوات	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	
معدل البطالة(%)	25.70	23.70	17.70	15.30	12.30	11.80	11.30	10.20	10.00	9.7	
أسعار البترول – دولار	25.24	29.03	38.66	54,6	65,7	74,9	99,9	62,3	80,2	112.3	

المصدر : www.ons.dz
www.statistiques-mondiales.com/algerie
بنك الجزائر ، النشرة الإحصائية الثلاثية ، رقم 05 ديسمبر 2008 ص 27 ، رقم 17 مارس 2012 .
Opec , annual statistical bulletin , 2012

الملحق 1ج

تطور معدل البطالة و معدل النمو من1980 إلى2011

السنوات	1980	1981	1982	1983	1984	1985	1986	1987	1988	1989	1990
معدل البطالة(%)	14.19	13.99	13.64	13.29	13.29	13.59	16.14	21.35	21.22	17.18	19.66
معدل النمو (%)	0.9	3.0	6.4	5.4	5.6	5.6	-1.2	-0.7	-1.9	3.4	-1.3
السنوات	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001
معدل البطالة (%)	20.59	23.42	23.15	24.30	28.10	28.20	28.60	28.00	29.20	30.00	28.40
معدل النمو (%)	0.2	2.3	-1.7	-1.7	3.8	3.8	1.1	5.1	3.2	2.2	2.7
السنوات	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	
معدل البطالة(%)	25.70	23.70	17.70	15.30	12.30	11.80	11.30	10.20	10.00	9.7	
معدل النمو (%)	4.1	6.8	5.1	5.2	5.5	5.8	2.4	2.3	3.5	2.9	

www.ons.dz

www.statistiques-mondiales.com/algerie

بنك الجزائر ، النشرة الإحصائية الثلاثية ، رقم 05 ديسمبر 2008 ص 27 ، رقم 17 مارس 2012 .

الملحق -2-

نتائج برنامج Minitab

06/12/2012 13:54:31

Analyse de régression : Tcho en fonction de taux pib

```
L'équation de régression est
Tcho = 20,7 - 0,520 taux pib

Régresseur       Coef   Er-T coef          T        P
Constante      20,654       1,768      11,68    0,000
taux pib      -0,5203      0,4649      -1,12    0,272

S = 6,749       R-carré = 4,0%   R-carré (ajust) = 0,8%

Analyse de variance

Source            DL          SC          CM         F        P
Régression         1       57,05       57,05      1,25    0,272
Erreur résid      30     1366,42       45,55
Total             31     1423,48
```

Analyse de régression : Tcho en fonction de pp

```
L'équation de régression est
```

```
Tcho = 25,4 - 0,173 pp

Régresseur       Coef   Er-T coef          T        P
Constante      25,367       1,576      16,09    0,000
pp           -0,17348     0,03607      -4,81    0,000

S = 5,176       R-carré = 43,5%  R-carré (ajust) = 41,7%

Analyse de variance

Source            DL          SC          CM         F        P
Régression         1      619,74      619,74     23,13    0,000
Erreur résid      30      803,73       26,79
Total             31     1423,48
```

Analyse de régression : Tcho en fonction de IP

```
L'équation de régression est
Tcho = 21,7 - 0,00523 IP

Régresseur       Coef   Er-T coef          T        P
Constante      21,717       1,322      16,43    0,000
IP          -0,005231    0,001653      -3,16    0,004

S = 5,964       R-carré = 25,0%  R-carré (ajust) = 22,5%

Analyse de variance

Source            DL          SC          CM         F        P
Régression         1      356,23      356,23     10,01    0,004
Erreur résid      30     1067,24       35,57
Total             31     1423,48
```